

الكويتا البرلمانية تهمش المرأة العراقية

السياسيات العراقيات لا يمثلن الشعب لصالح الشعب بل لصالح الأحزاب



المشاركة في الحياة السياسية تدفع المرأة باتجاه استخدامها لصالح الجهة المرشحة لها

بدمعها لمرشحات غالبية يفقرن إلى الكفاءة، مقابل انسحاب واضح للنساء الكفوآت من الساحة السياسية وعدم حصول القليلات ممن ولجن المشهد السياسي على الدعم المالي والسياسي والمطلوب للفوز بمقاعد الكويتا، مما يعني أن المشكلة ليست في الكويتا نفسها وحتى وإن ألغيت الكويتا، سيظل الوضع قائما ولن تصل المرشحات الكفوآت إلى مجلس النواب من دون تقديم تنازلات للقوى السياسية المتنفذة تتمثل بالأنواء تحت جناحها.

أما الأمين العام لمنظمة المؤتمر العراقيين الدولية عبد المنعم الملا، فيقول: إن الكويتا النسائية لم تكن في أي برلمان أو كتل سياسي أو اجتماعي في العالم إلا لإضفاء سمة الرقي والحضارة على تلك التجمعات وتأكيدا لدور المرأة الرائد في المجتمع على اختلاف أعرافه ومكوناته ونالياً تجسيدا حيا لسياسة المساواة بين الرجل والمرأة في قيادة المجتمع وبناءه، ولكنها في العراق وحده، للأسف، أصبحت مصدر عبء وانتقاص من دور المرأة العراقية التي شهدها العالم أجمع بدورها في بناء المجتمع العراقي منذ أن أصبح العراق خالياً من الأمة العام 1975 ومرورا ببناء التجمعات الشعبية والمؤسسات الحكومية، التي رفعت من شأن المرأة لما قدمت من جهود جبارة رائعة في مختلف مجالات الحياة.

التجهيل الساذج، اصطنعوا العديد من المصطلحات الأجنبية وحاولوا وضعها في إطار سياسي فارغة من أي مضمون ومنها الضوء في نهاية النفق، والمربع الأول، والخط الأحمر والكويتا، وخصوا الأخيرة بحصة المرأة في البرلمان المهرجان.

ولأن التجربة البرلمانية لم تكن تشكل دوراتها الأربع أو الخمس سوى كوميديا سوداء كان فيها الرؤساء والأعضاء يتناهبون لحسم العراق وعظامه بالمشاركة مع السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، التي أصبح من عادتها غرض النظر وصرف البصر عن الفساد، الذي ضرب مؤسسات الدولة. وبدأت الكويتا لعبة ما بين نذاب الأحزاب البنية وتغالب الغابة الليبرالية، وبصرف النظر عن دور النساء النائبات اللواتي شاركن في تجربة برلمان الفرقة بدوراته الفاسدة فإن كلا التيارين وضع الكويتا بين قوسي (المزايدات والمصالح الشخصية)، بين توسيع الكويتا وتقليصها (والحصة) لم تستولد في نهاية الأمر سوى فصل تجميلي من فصل مسرحية (زفة اللصوص).

توضح مراسلة صحيفة "عرب نيوز" في العراق سؤدد الصالح: لا علاقة لموضوع الكويتا بالسمعة بقدر ما له علاقة بسوء استخدام القوى السياسية العراقية لها فهي استغللتها للكرسي نفوذها وسيطرتها على مقاعد الكويتا

فحصلن على استحقاقهن وأعطين مسؤوليات في الأجهزة الحكومية التنفيذية.

لكن الدكتور محمد الشبيخي، رئيس مركز العدالة في لندن، يجد في الكويتا النسائية مخالفة للنظام الديمقراطي، فهو يعتقد أن هذا النظام يمثل تمييزاً عنصرياً ضد المرأة، حتى وإن كان ظاهراً لصالحها، ويقول: إنه تمييز بين الرجال والنساء يفرض حصة للمرأة في مقاعد البرلمان وذلك يتعارض مع النظام الديمقراطي، الذي يترك حق انتخاب ممثلي الشعب إلى الشعب نفسه.

وأضاف أن تجربة نظام الكويتا النسائية في البرلمان العراقي لم تحقق أهدافها المرجوة منها بتمثيل المرأة في البرلمان، خلال المرحلة الانتقالية للبلاد، فهو في الوقت الذي أوجب أن يكون هناك تمثيل نسائي للمرأة العراقية، وجدنا أن الكتل الانتخابية ذهبت إلى ترشيح نساء لا يتمتعن بأدنى معايير عضو البرلمان وفرضهن فاصحن، للأسف، عبئاً ثقيلاً على البرلمان وعلى الشعب، إذ رشحت تلك الكتل نساء أسهمن بقوة في تدمير حقوق المرأة بالسعي إلى تشريع قوانين أو طرح مشاريع قوانين تتعارض مع النظام الديمقراطي. ويقترح إلغاء نظام الكويتا والعودة إلى رأي الشعب بانتخاب من يمثله وفقاً لمعايير الديمقراطية. ولكن مستوطنى الاحتلالين الأميركي-الإيراني، وعلى ديدنهم في

النسائي العراقي، بياتريس أوهانسيان، رائدة العرف على البناو، نزيهة جودت الدليمي، أول وزيرة في العراق الحديث، الشاعرة المجددة نازك الملائكة، وعشرات، بل مئات غيرهن، وهناك عالقات نويات لم نذكرهن.

يعد مختصون قضائيون الكويتا النسائية حلاً مرحلياً للمشاركة الضئيلة للنساء في الحياة السياسية، بينما بعد معارضون لنظام الكويتا أنه أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، وقد لا يعبر عن إرادة الناخبين بصفة حقيقية أو أنه يحذ من خيارات الناخبين، ويُفترض أن تبقى الكويتا إجراءً مؤقتاً لحين القضاء على المعوقات، التي تواجه النسوة في الحياة

السياسية ولحين تمكينهن بنحو فعلي. يقول القاضي السابق في حكومة كردستان عوني البزاز "العرب": إن الكويتا موضوع دستوري وقانوني لنص الدستور العراقي على أن تكون نسبة مشاركة النساء في البرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى 25 بالمئة وحدها في الانتخابات لم يقدم صورة ناصعة للمرأة لأسباب عديدة، ووراء اختصار بعضهم وفوزهم بحكايات مذهلة وكواليس، إذا علمنا أن المجتمع الكوردي عندما لن يسمح للمرأة بالوصول إلى المجالس المنتخبة باختيارهن لولا الكويتا وهناك نسوة لهم القابلية في تبوء المسؤوليات القيادية في أي موقع قيادي في الدولة،

تدفع المرأة العراقية ثمن تخصيص الدستور العراقي ما بعد الاحتلال نظام "الكويتا" الذي أعطى نتائج عكسية، فهو بحسب المتخصصين يسهم في الإضرار بالعراقيات ويزيد من تهميشهن بدل الحد من ضعف مشاركتهن في الحياة السياسية وعزوفهن عن التواجد في مراكز صنع القرار.

لا ينبغي أن الكثير من النساء استطعن الوصول إلى قبة البرلمان بأصواتهن وثقة الجماهير بهن.

ولا يتبعد رأي الدكتورة منى العينية، جي، الأستاذة السابقة لعلم الاجتماع في جامعة بغداد عن رأي شبر، إذ تقول إن الكويتا لم تقدم للمرأة العراقية فرصة حقيقية، بل استغللتها الأحزاب، خصوصاً الإسلامية، لتقديم نساء من نوعية خاصة، من دون أي إدراك لمعنى البرلمان أو تمثيل الشعب لصالح الشعب وليس لصالح الأحزاب، مبيئة أن الكويتا لم تدفع باتجاه مشاركة المرأة، بل دفعت باتجاه استغلالها واستخدامها لصالح الجبهة، التي ترشحها والتعبير عن توجهاتها.

ولم تستثن العينية جي من ذلك الأحزاب المدنية، التي استغللت شكلها وملبسها وتسريحة شعرها لاستعراضها وليس للتعريف بها مقابل المحببة وأم العباءة واللواتي لا يذكرن أسماءهن صراحة، بل تقدم الواحدة منهن نفسها بكنيتها: زوجة فلان أو أخت فلان أو أم فلان، ولا تظهر صورتها وتكتفي بصورة أبيها أو أخيها أو زوجها أو ابنها، حتى إذا كان متوفياً، وفي أحسن الأحوال تظهر الكتي مع صورة رئيس القائمة.

وتجزم أن مثل هذه المناهج يؤتي بها ليسهل توجيهها لصالح الأحزاب، بل كان أساس الترشيح، أصلاً، العمل لصالح الحزب وليس لصالح الناخبين، مشيرة إلى أن الأخطى هو اختيار الأهل والأكثر تمسكاً بالفكر التقليدي والتعبية والتواكس، والمجسي باللواتي تؤمن، نتيجة التنشئة الاجتماعية، الانقياد لتنفيذ أوامر الذكر الأعلى في الأسرة أو شيخ العشيرة، فكيف إذا كان ولي النعمة، وتخلص إلى أن الكويتا لعبة لإكمال

ديكور الكراسي البرلمانية في العملية الديمقراطية العرجاء، مقترحة أن يطلق على هذه العملية اسم (الديمكراسية). وفعلاً، فإن الكويتا في العراق قدمت للمجتمع نماذج للنساء أساءت إلى صورة المرأة العراقية من حيث التعصب للطائفة والعرق أو المنطقة من دون الالتفات إلى مصلحة المجتمع أو الوطن، وراينا بينهم من طالب بقتل سبعة أشخاص من طائفة إذا قتل سبعة أشخاص من طائفة أخرى، وناثبات كن يدافعن عن مصالح إيران ولا يذكرن أن للعراق مصالح، وأخرى لا هم لهن إلا ما يجنيه من النيابة.

يستغلل المرأة العراقية إذا قرأنا هؤلاء النائبات، بنساء أنجبهن العراق وغيرن التاريخ، مثل الشاعرة رباب الكاظمي ابنة الشاعر الكبير عبد المحسن الكاظمي، القاضية صبيحة الشيخ داود، آسيا توفيق وهي، من رائدات النهضة النسوية العراقية ورئيسة الاتحاد

د. باهرة الشبيخي
كاتبة عراقية

رغم أن إعطاء حصة للنساء العراقيات في الانتخابات البرلمانية، كان يبدو تمييزاً إيجابياً كفه الدستور العراقي المستحدث بعد احتلال العراق، وهو ما سموه "الكويتا"، إلا أن هذه الكويتا، في مالاتها، أضرت بالمرأة العراقية.

ومعنى الكويتا، عربياً، هو (حصة نسبية)، وقد كفل قانون الانتخابات وأنتقاله إلى القائمة المفتوحة وسانت ليغو المعدل، كما قالت النائبة السابقة الدكتور ندى الجبوري "العرب"، أن لا تكون نسبة عضوية النساء في البرلمان أقل من الربع، ومن دون هذا الإلزام القانوني لم يكن بالمستطاع أن تكون نسبة السيدات في مجلس النواب أكثر من 2 بالمئة، إن لم تكن أقل.

وأضافت الجبوري أن أحزاب الإسلام السياسي والأحزاب الأخرى في السلطة تلاعبت بروح القانون، وبدأت بعض القوائم الحزبية تختار نساء أقل كفاءة، وقد يكن من المتعصبات طائفيًا أو عرقيًا لضمان أن يكون ولاؤهن للقائمة وليس للوطن، وهكذا، وينحو تدريجي، أصبح من الصعوبة أن تكون هناك سيدات مستقلات عن هذه المجموعات المترتبة للمصالح الخاصة.

الأحزاب السياسية العراقية تستغل نظام الكويتا لتقديم نساء لسن المستوى المطلوب

وتابعت أن النساء عندما يبدأن يتحدثن عن التعديلات الدستورية، طرح الأحزاب، بالمقابل، فكرة رفع هذه المادة الدستورية، مما أندر بتراجع كبير في التمثيل النسوي في مجلس النواب العراقي، إذا مرر ذلك، وفي ظل عدم إدراج هذه المادة في الدستور، بدأت مجالس الوزراء تتشكل من دون تمثيل نسوي.

لكن الكاتبة والشاعرة الدكتورة صبيحة شبر ترى في نظام الكويتا إساءة للمرأة العراقية لأنه يوحى بأن المرأة لا تحوز الأصوات، التي تدل على ثقة الجماهير بها وقدرتها على تمثيلها. وأشارت شبر إلى أن الكويتا كانت صالحة في وقت سابق حين لم تكن المرأة تمتلك الإرادة القوية، ولكنها حين أصبحت تمتلك قوتها صار من غير المناسب أن الا تحصل النساء على مقاعد البرلمان إلا عن طريق الكويتا، مفرّة أن هذا

مفهوم الحرام يمنع الإناث في شمال أفريقيا من الحب

وتلخص الكاتبة مأساة العلاقات الغرامية بالقول "تعاني المرأة من العديد من الضغط والإرغام وتحمل على أكتافها الكثير من الأعباء: العذرية مقدسة دائماً، المعاشرة غير مسموح بها، مستهجنة في كل الأحوال ويمكن أن تحسب كدعارة ويتم سجن الشابين وحتى القبلة المسروقة في الشارع ينظر إليها كفعل سيء للغاية".

وعموماً فحارج مؤسسة الزواج، لا حرية للشعاق. ففي غالب الأحيان لا يمكن أن يحصل شاب وشابة غير متزوجين على غرفة في نزل دون تقديم عقد زواج الاختصاصية عن تلك العادة البربرية التي لا تزال قائمة إلى اليوم، وهي طقس يتم قبل مرحلة مراعاة الفتاة ويتلخص في تلفظ جدتها أو قريبة من قربانها ببعض الكلمات السحرية كي لا تفقد المراة عذريتها فكانها تغلقها بمزلاج، ولا يتعلق الأمر بالمراقات فقط، فرجال ونساء بلدان المغرب لا يعيشون

وهي تربط بين الجنس والخوف، وهو ما عاشته الكاتبة المغربية ليلي سليمان التي كتبت في مقدمتها لهذا الكتاب "لقد تسالعت وعادت بي الذكريات إلى أيام مراهقتي في مدينة الرباط سنوات التسعينات، في تلك الفترة كان الجنس بالنسبة إلي مقترناً بالخطر والعنف والكتمان. خطر الحمل دون رغبة والخوف من عدم قدرتي على التخلص من الجنين في بلد الإجهاض فيه ممنوع".

وإن كانت الجزائر تمنع الإجهاض مثل المغرب، فتونس لا تمنعه. وتحدث الاختصاصية عن تلك العادة البربرية التي لا تزال قائمة إلى اليوم، وهي طقس يتم قبل مرحلة مراعاة الفتاة ويتلخص في تلفظ جدتها أو قريبة من قربانها ببعض الكلمات السحرية كي لا تفقد المراة عذريتها فكانها تغلقها بمزلاج، ولا يتعلق الأمر بالمراقات فقط، فرجال ونساء بلدان المغرب لا يعيشون

الخاصة يتاجر الكثير من الأطباء في تلك البلدان في إعادة غشاء البكارة مع قرب موسم الأعراس.

تعاقب السحاقيات والمثليون والذين تصلق بهم صفة الشذوذ الجنسي بثلاث سنوات سجن نافذة فقط لأنهم كذلك. "لقد تم القبض على 120 مثلياً تونسياً سنة 2018. تقول عالمة الجنس أفة دخلاوي إنه لا ينبغي أن نغرس وجوهنا في الرمل، فالدين هو المسؤول عن هذا الاحتباس الجنسي "نزبي النبات اعتماداً على فكرة الحرام والممنوع وهذا يخلق كتنا رهيباً ومن ثمة تكبر الفتاة

وقانون الأسرة هو مصدر مأساة الجزائريات، تقول شابة جزائرية أخرى، وذلك تشارك النساء بقوة في المظاهرات الاحتجاجية اليوم متطلعات إلى تغييره.

لئن مس التحديث كثيرا من نواحي الحياة في كل من تونس والجزائر والمغرب فلا شيء تغير تقريبا في ما يتعلق بالجنس، فهو التابو الأعلى دائما حسب شهادات كثيرة صادمة. في تونس والمغرب يعاقب بالسجن كل شاب وشابة إن ضبطا وهما يتعاشران دون المرور بالزواج الرسمي الشرعي. وفي البلدان الثلاثة تفتين ذهبي للعذرية ولكن في نفس الوقت نجد أن جراحة إعادة غشاء البكارة تجارة رائجة جدا، يمارسها الكثير من الأطباء سرياً. وفي العيادات

بعضهم متزوج والبعض أعزب، وآخر منى الجنسية. نقرأ في تدخلاتهم تذمراً وشعوراً بصعوبة خوض تجربة الحب في مجتمع يئن تحت ثقل التقاليد وحضور ديني كبير وضغوط قوانين رجعية. ومن سرد قصصهم الغرامية والعراقل التي تقف حجر عثرة أمامها يستشف القارئ مدى عطشهم للحرية ورغبتهم الكبيرة في الانعتاق من هذا الفخ المجتمعي الذي يخنق أنفاسهم ويمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية كباقي شبان وشابات العالم.

الحب في بلدان المغرب ليس لقاء للمتعة بل هو رياضة قتالية، حسب عبارة الشابة الجزائرية إيناس التي تصف ظاهرة التشرش الجنسي المستفحلة "يجب علينا أن نلف ونذور لنخطئ الحواجز الواقفة ضد الحب في شوارع الجزائر العاصمة ولنتجنب الملاحظات البذيئة والملازمة من طرف الغريب، سواء كنا متحجبات أو غير متحجبات، وحتى مرتديات البرقع لا يسلمن".

تقول دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة إن 66 بالمئة من الجزائريات تعرضن للتحرش الجنسي.

حميد زناز
كاتب جزائري

كيف يعيش الشبان والشابات حياتهم الغرامية والجنسية في تونس والجزائر والمغرب وما هو موقفهم من النظرة السائدة للعلاقات بين الجنسين في بلدانهم، وكيف يتكيفون مع بيئة محافظة وأعراف وقوانين متشددة أحياناً؟

لا يزال جسد المرأة في المغرب العربي ملكاً للمجتمع، ذلك هو ما خرجت به الصحافية الفرنسية ميكائيل جانبي من تحقيقها المنشور أخيراً تحت عنوان "الحب المنوع، الجنس والتابوهات في المغرب العربي".

"صدمتني قصصهم وفاجاتني"، تقول الكاتبة، وتضيف "إنها قصص منعبة حقاً، في أحزن مما نصور بكثير حتى وإن أحسن أصحابها إضفاء صبغة فكاهية عليها ووضع مسافة بينهم وبينها. مسافة محزنة أحياناً".

يضمن الكتاب شهادات مجموعة كبيرة ومتنوعة لإنثاء وتذكر من مختلف الأعمار من المغرب والجزائر وتونس،